A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/52/1009
11 August 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
البند ١١٦ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩

حساب التنمية

تقرير الأمين العام

يُقدم هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٣٥/٥٢ المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨. ويتناول قضايا استدامة حساب التنمية، وطرائق تنفيذه، والأغراض المحددة لاستخدام الحساب وما يتصل بذلك من معايير الأداء. ويقدم التقرير معلومات تتعلق بأنواع ومجالات مبادرات تحسين الإنتاجية التي يمكنها أن تحرر الموارد لتحويلها إلى حساب التنمية، ويقترح خطوات لتنفيذ هذه التحويلات. كما يتناول الأثر الذي يمكن أن تنطوي عليه الإنتاجية المحسنة على مستويات ملاك الموظفين ومتطلباتهم، وعلى إنجاز البرامج والأنشطة الصادر بها تكليف. ويضم مقترحات تتعلق بإجراءات الموافقة على المشاريع لفترة السنتين الحالية وفي المستقبل.

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	- مقدمة	١ - ٢	٣
ثانيا	- مفهوم حساب التنمية	٣ - ٥	٣
ثالثا	- الاستدامة	٦	٤
رابعا	- طرائق لتحديد المكاسب وتحويل الأموال	٧ - ١٥	٤
	ألف- أنواع ومجالات تدابير الكفاءة	٧ - ١١	٤
	باء - الأثر المترتب في مستويات مـــلاك الموظفين وأداء البرامج والأنشطة الصادر بها تكليف	١٢ - ١٥	٦
خامسا	- طرائق الإنفاق من حساب التنمية	١٦ - ٢٠	٧
سادسا	- المقاصد المحددة ومعايير الأداء ذات الصلة لاستخدام الموارد	٢١ - ٢٣	٨
	ألف- المقاصد ومعايير تقييم الأداء	٢١ - ٢٢	٨
	باء - الأهداف البرنامجية وتوجيه حساب التنمية	٢٣	٩
سابعا	- الاستنتاجات	٢٤	٩

المرفقات

الأول	- الأنواع الرئيسية للتدابير المتعلقة بالكفاءة	١٠
الثاني	- مجالات الاستغلال المحتمل لحساب التنمية	١٩

أولا - مقدمة

١ - أعد هذا التقرير استجابة للفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٢٣٥/٥٢ المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨، وطلبت الجمعية العامة فيها، في جملة أمور أخرى، أن يشمل التقرير العناصر التالية:

(أ) تحديد أنواع ومجالات تدابير الكفاءة الواجب تنفيذها في كامل الأمانة العامة وتقديرات للمبالغ والنسب المئوية للوفورات المحتمل تحقيقها؛

(ب) تحليلا لأثر تدابير الكفاءة تلك على مستويات ملاك موظفي المنظمة، وعلى إنجاز البرامج والأنشطة الصادر بها تكليف؛

(ج) استدامة حساب التنمية وأنشطته فيما بعد سنة ٢٠٠٣؛

(د) المقترحات المحددة عن الأهداف البرنامجية لحساب التنمية واتجاهه، وفقا للأولويات المحددة في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١، مع مراعاة التكامل بين أنشطة حساب التنمية والأبواب الأخرى ذات الصلة من الميزانية البرنامجية.

٢ - خلال نظر الجمعية العامة في تقرير الأمين العام عن تخفيض التكاليف غير البرنامجية وتغيير مناط تركيزها (A/52/758)، ومذكرته بشأن استغلال حساب التنمية (A/52/848)، وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عنه (A/52/894)، أبدت الدول الأعضاء عددا من التعليقات بشأن إجراءات بناء حساب التنمية، وتحديد أولويات البرنامج والمشروع، وبشأن الإجراءات المتعلقة بإدارة الحساب وتنفيذه في الباب ٣٤ من الميزانية البرنامجية. ويقدم هذا التقرير مزيدا من الإيضاح لمساعدة الجمعية العامة في متابعة نظرها في المسألة.

ثانيا - مفهوم حساب التنمية

٣ - تسعى المنظمة باستمرار إلى تحقيق مكاسب فعّالة. وفي الماضي، ساهمت هذه المكاسب بصفة رئيسية إلى احتواء الميزانية والوفاء بالتكاليف الإضافية المتصلة بولايات وأنشطة جديدة قررتها الدول الأعضاء. وهذه العملية جارية.

٤ - غير أن الأمين العام يعتقد الآن أن هناك فرصة متاحة للمنظمة وتحديا عليها أن تواجهه لتبسيط العمليات الإدارية تبسيطا كبيرا وإدخال تحسينات تكنولوجية لتحرير موارد تستخدم في تنفيذ البرامج. وعند اقتراح إنشاء حساب التنمية، الذي ستحول إليه هـذه الموارد، كان المنطلق الأساسي للأمين العام يتمثل في أن المكاسب المحققة نتيجة تحسين الإنتاجية من قبيل ترشيد وتبسيط العمليات والإجراءات،

ستصبح جزءا دائما من الحساب. ويهدف الأمين العام إلى جعل الأمم المتحدة أكثر إنتاجية ويعزز في الوقت نفسه الأنشطة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، دون تأثير على المستوى الكلي لموارد الميزانية.

٥ - ويوصي الأمين العام أن الدول الأعضاء، وهي تحدد مجال استخدام الموارد المحولة إلى حساب التنمية، ربما ترغب في اعتبار أن تمويل المشاريع والأنشطة الإنمائية في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، يمكن أن يشمل البحوث والتحليل، والتعاون التقني، والخدمات الاستشارية، والتعاون الحكومي الدولي، والتعاون الإقليمي و/أو الأنشطة الموضوعية الأخرى التي قد ترغب الدول الأعضاء تحديدها.

ثالثا - الاستدامة

٦ - يتمثّل أحد المنطلقات الرئيسية لمقترح الأمين العام لإنشاء حساب التنمية، كما لوحظ في الفقرة ٤ أعلاه، في أنه ينبغي أن يكون مستداما. وعندما يصبح حساب التنمية جزءا دائما من الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة، فإنه سيكون مستداما حسب ممارسات الميزانية الجارية، حيث أن مستوى الاعتماد المرصود المتبقي في بعض أبواب الميزانية بعد أول تقرير أداء، سيوفر القاعدة لذلك الباب للميزانية البرنامجية المقترحة التالية. وإن المبالغ المتراكمة المحولة إلى حساب التنمية لكل فترة سنتين، ستشكل قاعدة مواصلة الاعتماد المرصود في إطار حساب التنمية في فترات السنتين المقبلة. ولذا فإن هذه العملية ستستمر كل فترة سنتين لاحقة، إلى أن تقرر الدول الأعضاء المستوى النهائي لحساب التنمية.

رابعا - طرائق لتحديد المكاسب وتحويل الأموال

ألف - أنواع ومجالات تدابير الكفاءة

٧ - استجابة إلى طلب الأمين العام، يقوم مديرو البرامج في كامل الأمانة العامة، بما فيهم اللجان الإقليمية، بوضع مبادرات لتحسين الإنتاجية وتعزيز نوعية أداء البرنامج. وتمشيا مع الاستراتيجيات التي حددها الأمين العام في تقريره المتعلق بالإصلاح (A/51/950)، فإن أنواع تدابير الكفاءة الرئيسية الستة تسعى إلى:

(أ) تبسيط العمليات، والإجراءات والقواعد والخدمات، بما فيها إزالة ازدواجية الجهود داخل الإدارة و/أو بين الإدارات، وإنهاء الوظائف التي لم يعد هناك حاجة إليها؛

(ب) تعزيز المرونة ومسؤولية المديرين التنفيذيين، بمنح مزيد من السلطة والمسؤولية لمديري البرامج في مجال إدارة الموارد البشرية والمالية وإزالة التكرار الموجود حاليا؛

(ج) توسيع وتعزيز الخدمات المشتركة، لكفالة أن تكون خدمات الدعم فعالة من حيث التكاليف، وعالية الجودة، وتنجز في حينها، وتقدم على أساس تنافسي، وتنال رضى من يلتقى هذه الخدمات؛

(د) إدخال الأمم المتحدة إلى العصر الإلكتروني والاستفادة التامة من المعلومات وأنظمة التشغيل الآلي، باستخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة، ولا سيما نظام إدارة المعلومات المتكاملة لاستبدال تقنيات التجهيز الفائضة عن الحاجة الآن، ومن ثم التقليل من استعمال الورق وتحديث وظائف الأقسام والسكرتارية؛

(هـ) وضع نظام لتسديد التكاليف المتكبدة نتيجة تقديم خدمات للأنشطة الخارجة عن الميزانية واستعادة التكاليف، بهدف استعادة التكاليف الكاملة للخدمات المقدمة إلى وكالات أخرى والأنشطة الخارجة عن الميزانية ومصادر مماثلة أخرى؛

(و) تعزيز دعم خدمات المؤتمرات، للاجتماعات والوثائق باستخدام تكنولوجيا جديدة وطرق عمل محسنة.

٨ - يقدم المرفق الأول لهذه الوثيقة معلومات بشأن أنواع ومجالات تدابير الكفاءة الواجب تنفيذها في كامل الأمانة العامة. وسيطلب من كل مدير برنامج إعادة تقييم تدفقات العمل ليركز على المدخلات الأساسية اللازمة لتنفيذ الأنشطة الصادر بشأنها تكليف تنفيذا يتسم بالكفاءة والفعالية. وتوفر عملية إعادة الهندسة هذه، فرصة فريدة لزيادة إنتاج كل موظف. إن تحديد المبادرات المفصل لتحسين الإنتاجية يحتم على مديري البرامج إجراء استعراض شامل للأنشطة بما فيها كفالة تحديد أكبر عدد ممكن من الأفكار، ومشاركة الموظفين مشاركة تامة في عملية الإصلاح. ولكفالة استكمال المبادرات لتحسين الإنتاجية، يجب على مديري البرامج مراعاة تقارير هيئات المراقبة الأخرى، مثل مجلس مراجعي الحسابات، ووحدة التفتيش المشتركة، ومكتب خدمات المراقبة الداخلية. وإن المجالات المبينة في المرفق الأول توضيحية وليس الغرض منها أن تكون مستفيضة.

٩ - كان هدف الأمين العام وهو يقدم ميزانيته لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ نقل الموارد إلى أنشطة التنمية والبدء في أنشطة التنمية المعززة لدى الموافقة على الميزانية. وقد أشارت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى الرغبة في تأكيد مبالغ الموارد القابلة للنقل قبل إنفاقها. ويدرك الأمين العام هذا النهج، وفي سياق مقترحات الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، ينوي إرسال مقترحات لتحقيق مكاسب الإنتاجية. وما أن تتحقق المكاسب سيتم التأكد من أنها لن تؤثر في تنفيذ البرامج. ثم سيقوم الأمين العام بإدراجها في تقارير الأداء، وسيسعى للحصول على موافقة لنقل الموارد إلى حساب التنمية.

١٠ - وكجزء من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، فإن المعلومات المتعلقة بالمبادرات المتخذة لتحسين الإنتاجية، وزيادة موارد التنمية، ستدرج في أبواب الميزانية. وستكون مبالغ

الوفورات المتوقعة تحديدا عبارة عن تقديرات ولن تصبح نهائية إلى أن تنتهي عملية (عمليات) الإنتاج ويتم التحقق منها، عملا بتوصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وسيستخدم الأمين العام هذه التقديرات كأهداف إدارية للحصول على مكاسب إنتاجية. وسيتم الإبقاء على هذه المبالغ في باب الميزانية إلى أن توافق الجمعية العامة على تحويل المكاسب، وتكون متاحة للإنفاق في باب الميزانية إذا لم تتحقق مكاسب إنتاجية. وينبغي التركيز على أن المستوى الإجمالي للميزانية البرنامجية، كما وافقت عليها الجمعية العامة، لن تتغير نتيجة لهذه العملية. وإن الوفورات المحققة من المكاسب الإنتاجية خلال تنفيذ الميزانية والواردة في تقارير الأداء ستستخدم لتمويل المشاريع والأنشطة الإنمائية، ولن تستخدم لتخفيض الميزانية.

١١ - وعلى أساس الاستعراض الأولي، يقدر أنه سيسفر عن تحسين الإنتاجية في فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، مبلغ قدره حوالي ٤٠ مليون دولار يمكن نقله إلى الأنشطة الإنمائية. وينبغي الذكر أنه لا يمكن تأكيد هذا التقدير إلا بعد استكمال العملية المفصلة المشروحة أعلاه.

باء - الأثر المترتب في مستويات ملاك الموظفين وأداء البرامج والأنشطة الصادر بها تكليف.

١٢ - لا ينظر الأمين العام إلى هذه العملية على أنها تخفيض في الميزانية وإنما بوصفها عملية لنقل الموارد بما في ذلك الموظفون داخل مختلف أبواب الميزانية البرنامجية وفيما بينها. ويعتقد الأمين العام أن عملية تحسين الإنتاجية لن تقف عند مجرد الحفاظ على مستوى أداء البرامج وإنما سيترتب عليها أيضا أثر إيجابي في الأنشطة والبرامج الصادر بها تكليف حيث ستصبح تُنفذ بقدر أكبر من الكفاءة.

١٣ - فمكاسب الإنتاجية وتدابير الكفاءة عادة ما تتأتى من تحسين أساليب العمل مما يؤدي إلى تخفيض الموارد بما في ذلك الموارد البشرية في المجالات التي تتحقق فيها تلك المكاسب. وهكذا، حتى لما تنقل هذه الموارد إلى حساب التنمية على الأرجح أن يؤثر ذلك في ملاك موظفي الإدارات المعتزم تحقيق وفورات فيها. وتتجه النية في كامل هذه العملية إلى نقل هذه الموارد، بما في ذلك الموظفون، إلى القطاع الاقتصادي والاجتماعي من خلال حساب التنمية.

١٤ - وتتجه النية نحو منح الأولوية بأقصى قدر ممكن إلى الموظفين المتأثرين، لنقلهم إلى الأنشطة والمشاريع. ولا يعتزم الأمين العام الاستغناء عن الموظفين رغم عنهم نتيجة نقل الموارد. ومن المتوقع أن تكون هناك حاجة إلى مزيج مختلف من المؤهلات عند الموظفين الذين ستُسند إليهم مهام جديدة مقارنة بمهامهم في الإدارة التي سيأتون منها. وسيتعين بالتالي الاستثمار في إعادة تدريب بعض الموظفين لتمكينهم من الاضطلاع بمهامهم ومسؤولياتهم الجديدة. وهذا يتطابق مع ما أعلنه الأمين العام في برنامج إصلاحاته أنه يعتزم التشديد على تدريب الموظفين وتنقلهم وتعدد أوجه كفاءاتهم.

١٥ - ورغم أنه يتعذر في المرحلة الحالية التنبؤ بأثر ذلك على ملاك الموظفين، فإنه من المؤمل أن يتم تخفيض عدد الموظفين في تلك الإدارات المعتزم تحقيق وفورات فيها عن طريق الجمع بين نقل الموظفين والاستنزاف الطبيعي، بما في ذلك التقاعد. فبمجرد ما ستتحدد في هذه الإدارة أو تلك مبادرة ما سيتعين على المدير المعني تقييم أثرها على ملاك الموظفين وإبلاغ مكتب إدارة الموارد البشرية ومكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات في الوقت المناسب ليتسنى لهذين المكتبين والإدارات المعنية القيام بشكل مناسب ومنسق بالتخطيط للاحتياجات من الوظائف والموظفين بحيث لا يتم الاستغناء عن الموظفين رغم عنهم. ومن المعتزم أن تُقدم المعلومات كلما كان ذلك ممكنا عن الأثر المرجح للمبادرات على ملاك الموظفين لتحسين الإنتاجية في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. وستقدم معلومات دقيقة في تقارير تقييم الأداء التي تتضمن مقترحات لنقل مكاسب الإنتاجية.

خامسا - طرائق الإنفاق من حساب التنمية

١٦ - طبقا لما ورد في تقريري الأمين العام السابقين (A/51/950/Add.5 و A/52/848)، يخضع الإنفاق من حساب التنمية لنفس الطرائق والإجراءات التي تنظم الميزانية العادية للأمم المتحدة. وعليه، سيقدم الأمين العام في ميزانياته البرنامجية المقترحة مقترحاته لتمويل المشاريع والأنشطة الإنمائية من حساب التنمية، على أن توضع في الاعتبار أي إرشادات إضافية ربما تود الجمعية العامة إسداءها. وستدرج في تقارير تقييم الأداء المقبلة مقترحات المشاريع الإضافية التي ستمول من المكاسب الإنتاجية التي أقرتها لاحقا الجمعية العامة. وهكذا، فإن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ ستتضمن مقترحات للمشاريع والأنشطة التي ستمول من حساب التنمية على أساس اعتماد مالي قدره ١٣,١ مليون دولار ومن أي مبلغ إضافي توافق عليه الجمعية العامة.

١٧ - وفيما يتعلق بفترة السنتين الجارية، تقدم تلك المقترحات لتنظر فيها الجمعية العامة بعد قيام الأجهزة الحكومية الدولية المعنية باستعراض موضوعي بشأنها وستنفذ في إطار ما تتخذه الجمعية العامة من مقررات بصددها.

١٨ - ونظرا لأن فرادى المشاريع والأنشطة التي ستمول من حساب التنمية قد تمتد إلى فترة تزيد عن فترة سنتين واحدة، فإن الأمين العام يوصي بأن تعامل الأموال المخصصة لحساب التنمية على أنها مشروع يمتد لعدة سنوات وأن يُرحل إلى فترة السنتين التالية أي رصيد يُتبقى في نهاية فترة السنتين من مخصصات حساب التنمية.

١٩ - وسيقوم وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية مقام مدير البرنامج عند إعداد المقترحات والأنشطة التي ستمول من حساب التنمية. وستجري صياغة مقترحات الأمين العام المتعلقة باستخدام الحساب، داخل إطار اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية التي ستتولى -

على أساس الأهداف المتفق عليها - النظر في تلك المقترحات نيابة عن الأمين العام الذي سيقدمها إلى الأجهزة الحكومية الدولية المعنية لتنظر فيها.

٢٠ - وعند إتمام مشروع من المشاريع ووفقا لمؤشرات الأداء المدرجة في تصميم المشروع، تضطلع كيانات اللجنة التنفيذية بتقييم مشترك وعلى أساس هذا التقييم يقدم الأمين العام تقريرا سنويا إلى الجمعية العامة.

سادسا - المقاصد المحددة ومعايير الأداء ذات الصلة لاستخدام الموارد

ألف - المقاصد ومعايير تقييم الأداء

٢١ - نظرا لأن الموارد التي يحتمل أن تتوفر من صندوق التنمية تُمثل جانبا صغيرا من الاحتياجات الإجمالية للقطاعين الاقتصادي والاجتماعي، سيتم تحديد المشاريع والأنشطة المقترح تمويلها من حساب التنمية داخل نطاق وأولويات الخطة المتوسطة الأجل المعتمدة وينبغي لتلك المشاريع والأنشطة أن تعالج الأهداف الإنمائية الرئيسية للمنظمة. وفيما يلي المبادئ التي سيسترشد بها في وضع المشاريع:

(أ) ينبغي للمشاريع أن تكمل الأنشطة البرنامجية القائمة وألا تحل محلها؛

(ب) ينبغي للمشاريع أن تكون عموما ذات نطاق إقليمي ودون إقليمي؛

(ج) ينبغي للمشاريع أن ترمي إلى تحقيق نتائج مميزة في غضون فترتي سنتين؛

(د) ينبغي لاحتياجات المشاريع من الموارد أن تُحدد على نحو جيد وأن تكون كافية لتحقيق النتائج المرجوة؛

(هـ) ينبغي لمقترحات المشاريع أن تبحث عن إيجاد حلول تكون تكلفة تنفيذها منخفضة؛

(و) أن يكون عنصر التعاون بين بلدان الجنوب قويا في المشاريع.

٢٢ - وستساعد مؤشرات ومعايير تقييم الأداء في تقييم منجزات المشاريع من حيث مدى التقدم الذي أحرزته في تحقيق النتائج المرجوة. ونظرا لاختلاف طبيعة المقترحات القائمة على مجموعة متنوعة من أولويات وأهداف الخطة المتوسطة الأجل، فلا يحتمل أن يكون مؤشر واحد للأداء كافيا للقيام بتقييم كامل للتقدم المحرز في مجموعة المقترحات برمتها. وسيتعين في ظل الظروف الحالية أن تكون مؤشرات تقييم الأداء خاصة بكل مشروع وأن يتم اختيارها بصفة انتقائية وأن تكون مرتبطة مباشرة بالنتائج المرجوة من

كل مشروع من المشاريع. وسيوفر تقييم اللجنة التنفيذية للمشاريع من خلال مؤشرات التقييم تلك، قاعدة سليمة لتأمين الاستخدام الفعال للموارد ولقيام الجمعية العامة فيما بعد باستعراض أثر المقترحات الواردة تحت البند ٣٤ من الميزانية البرنامجية فضلا عن تعزيز الترابط وفعالية التكاليف في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وستدرج المعلومات المفصلة بشأن معايير ومؤشرات تقييم الأداء في مقترحات المشاريع المقدمة إلى الجمعية العامة لاعتمادها.

باء - الأهداف البرنامجية وتوجيه حساب التنمية

٢٣ - تم في تقريري الأمين العام السابقين (A/51/950/Add.5 و A/52/848) اقتراح ثلاثة مجالات عريضة يمكن أن تستخدم فيها على سبيل الأولوية الموارد المتأتية من صندوق التنمية. وتعتمد هذه المجالات على أهداف ذات أولوية في برامج الخطة المتوسطة الأجل المعتمدة. وسيعزز تنفيذ المقترحات المدرجة في هذه المجالات بلوغ هذه الأهداف البرنامجية. وفيما يلي المجالات المبينة على نحو مفصل أكبر في المرفق الثاني:

(أ) مساعدة البلدان النامية في سياق العولمة والترابط المتزايد؛

(ب) تقديم المساعدة في تفهم المجتمع الدولي للتحديات الناشئة والمشاكل المستمرة للتنمية العالمية وذلك بتقديم تحليل أفضل وتحسين اتصال الخبراء فيما بينهم عن طريق بناء شبكات لتتسنى زيادة فهم المسائل الاجتماعية والاقتصادية العالمية على نحو جيد؛

(ج) مساعدة البلدان النامية في مختلف جوانب تنفيذ مناهج وبرامج العمل العالمية ولا سيما متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة.

سابعا - الاستنتاجات

٢٤ - يعتقد الأمين العام أن إنشاء حساب التنمية سيوفر فرصة لزيادة الكفاءة وتعزيز الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية للمنظمة. ولذلك، يطلب الأمين العام إلى الجمعية العامة أن توافق على النهج والإجراءات المبينة في هذا التقرير. ويطلب الأمين العام أيضا الموافقة على توصيته الواردة في الفقرة ٥ بشأن نطاق نقل الموارد والموافقة على توصيته الواردة في الفقرة ١٨ بشأن تخصيص الأموال في حساب التنمية لفترة تمتد لعدة سنوات.

المرفق الأول

الأنواع الرئيسية للتدابير المتعلقة بالكفاءة

أولا - تبسيط العمليات والإجراءات والقواعد والخدمات

كأساس للقيام بالكثير من أنواع المشاريع التي تستهدف التدابير المتعلقة بالكفاءة، سيجري استعراض وتبسيط النظام الأساسي والإداري للموظفين، والنظام والقواعد المالية وغيرها من أنظمة وقواعد المنظمة بغية تقليصها إلى الحد الأدنى. وسيستدعي الأمر وضع مبادئ توجيهية لتطبيق القواعد المنقحة وما يتصل بها من تدريب، وتبسيط العمليات التي يمكن تحسينها من جراء هذه التنقيحات لتنفيذ المشاريع تنفيذا ناجحا. وفي الكثير من الحالات ستمثل هذه التنقيحات شروطا مسبقة أيضا لتحسين مرونة المديرين التنفيذيين والارتقاء بمسؤولياتهم.

الرقم	مجالات التدابير المتعلقة بالكفاءة	التأثير على البرامج المقررة
١ -	تبسيط إدارة استحقاقات الموظفين	
	تبسيط الإجراءات المرهقة الحالية المتصلة بإدارة الاستحقاقات. وسينصب التركيز على تبسيط الإجراءات المتعلقة بالمطالبة بالاستحقاقات وتسديد المدفوعات	تخفيض جوهري في الجهد المبذول للتسديد. وسيستفيد الموظفون أيضا من تسديد استحقاقاتهم في وقت أنسب.
٢ -	تحديث ممارسات التوظيف	
	تطوير واعتماد المزيد من التحديث لنظم التوظيف بغية تحقيق شفافية أكبر. وتفويض الإدارة اليومية للتوظيف إلى مديري البرامج والاحتفاظ فقط بمهمة تحديد السياسات ورصدها في المركز. وإعداد قائمة بالمهارات المتوفرة لدى الموظفين وقائمة بالمرشحين لتحسين القدرة على تخطيط الموارد البشرية للمنظمة؛ والتعجيل بملء المناصب الشاغرة؛ والتمكين من المزاوجة بين المهارات ومتطلبات الوظيفة.	إذا ما تم تخفيض متوسط الزمن الذي يحتاجه التوظيف (الذي يبلغ حاليا ٤٦٠ يوما) إلى فترة زمنية معقولة، فإن الموظفين ذوي الكفاءات المناسبة سينفذون البرامج بسرعة أكبر.

الرقم	مجالات التدابير المتعلقة بالكفاءة	التأثير على البرامج المقررة
٣ -	ترشيد إدارة شؤون السفر	
	استعراض عملية إدارة شؤون السفر بغية كفالة مواكبة الأمم المتحدة لأفضل الممارسات. وسيتم التأكيد على إعطاء المسافرين المرونة بشأن ترتيبات السفر، وإلغاء الموافقة المسبقة على السفر وإعطاء مديري البرامج المسؤولية عن هذا السفر. وسيشمل هذا تسهيلات الحجز عن طريق الحاسوب ومعالجة مطالبات السفر آليا، وتقديم طلبات السفر آليا. وسيؤدي هذا إلى تسريع حجز رحلات بالطائرات بحيث تكون أكثر انسجاما مع المتطلبات الفردية، وتخفيض النفقات المتكبدة في معالجة طلبات السفر ومطالبات السفر. وسيجري تقصي فرص الاستغناء عن الحاجة إلى السفر من خلال الاستفادة من التداول عن طريق الفيديو لأغراض منها التوظيف والتشاور بين المكاتب والامتحانات التنافسية والاجتماعات والمؤتمرات.	ستؤدي هذه التحسينات إلى تيسير تنفيذ البرامج لأنها ستخفض المهلة الزمنية المطلوبة لإعداد ترتيبات السفر وتكفل الإفادة القصوى من ميزانيات السفر.
٤ -	تسهيل وتبسيط عمليات التوظيف	
	استعراض إجراءات التوظيف لكفالة مواكبة الأمم المتحدة لأفضل الممارسات، وتوافر التخطيط الفعال لاحتياجات البرامج بغية تحديد المتطلبات المشتركة وتوفير مهلة زمنية كافية لعملية الشراء.	سيتحسن تنفيذ البرامج من خلال إيصال السلع والخدمات في وقت أسرع لدى الحاجة إليها لتنفيذ البرامج.

ثانيا - تحسين مرونة ومسؤولية المديرين التنفيذيين

يشمل هذا النوع من التدابير المتعلقة بالكفاءة ثلاثة مجالات رئيسية هي: إدارة الموارد البشرية، والمالية، والإدارة العامة. وقد أقيم مشروع تجريبي يشمل المجالات الثلاثة كلها في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وقد أوصى أعضاء اللجنة بمواصلة هذا المشروع رهنا بقرارات الهيئات التشريعية ذات الصلة. ومن المتوقع أن يرسي هذا المشروع التجريبي أحد الأساسات لتفويض السلطة في المستقبل إلى مكاتب أخرى في الخارج.

الرقم	مجالات التدابير المتعلقة بالكفاءة	التأثير على البرامج المقررة
١ -	**تفويض مسؤوليات إدارة الموارد البشرية**	
	سيسمح تفويض السلطة المتعلقة بإدارة الموارد البشرية إلى مديري البرامج بتوليهم المسؤولية اليومية عن إدارة شؤون موظفيهم. وسيتمثل دور مكتب إدارة الموارد البشرية في التركيز على الاستراتيجية والسياسة والتوجيه والرصد والمتابعة. وسيوضع إشراف وآليات مساءلة مناسبة. وسيدرب مديرو البرامج على أداء المهام والمسؤوليات المناطة بهم.	سيطرأ تحسن على تنفيذ البرامج من خلال قدرة المديرين على الاستجابة بسرعة إلى الاحتياجات من الموظفين.
٢ -	**تفويض المسؤوليات عن المالية**	
	ينظر في تفويض مسؤولية أكبر إلى مديري البرامج عن إدارة ميزانياتهم. وطلبت مكاتب بعيدة عن المقر الرئيسي الاضطلاع بمسؤولية أكبر عن أداء مهام مثل نقل الأموال بين بنود إنفاق مختلفة، والقدرة على إصدار حصص فيما يتعلق بصناديق الاستئمان العامة، واستخدام تكاليف دعم البرامج. وسيتم توخي الحرص لكفالة وضع إجراءات الرصد المناسبة والمساءلة الكاملة قبل الشروع بأي نقل للمسؤولية.	سيتحسن تنفيذ البرامج من خلال السماح لمديري البرامج بمرونة أكبر للاستجابة لاحتياجاتهم التشغيلية
٣ -	**تفويض المسؤوليات الإدارية العامة**	
	تشمل الأمثلة عن مبادرات في هذا المجال ما يلي: (أ) تفويض السلطة إلى مديري البرامج للتصرف ببعض المواد المنخفضة القيمة؛ إذ يستغرق التخلص من مواد غير مطلوبة قرابة عام ونصف العام حاليا؛ (ب) وتفويض السلطة إلى مديري البرامج لشراء مواد تكلف أقل من ٥٠٠ ٢ دولار. فأكثر من نصف أنشطة الشراء تشمل حاليا مشتريات منخفضة القيمة.	سيستفيد تنفيذ البرامج من تحسين الاستجابة إلى المتطلبات التشغيلية، مع تخفيض تكلفة التخلص من الموجودات وتخفيض المهلة الزمنية التي تسبق عملية الشراء.

ثالثا - توسيع وتعزيز الخدمات المشتركة

الرقم	مجالات التدابير المتعلقة بالكفاءة	التأثير على البرامج المقررة
١ -	**الفريق العامل المعني بالخدمات العامة للشراء**	
	تركز العمل حتى الآن على المقر الرئيسي في نيويورك وفيما بين المنظمات المعنية بالشراء في كوبنهاغن. وأقيمت علاقة فيما بين الأمين العام المساعد، وخدمات الدعم المركزية، والمنسق التنفيذي لشؤون الخدمات المشتركة والفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالشراء، الذي يتكون من مسؤولي الشراء في منظومة الأمم المتحدة. ووضع الفريق العامل لوائح تنظيمية متوائمة لتحكم أنشطة الشراء؛ ويجري وضع قواعد للشراء لعرضها على الهيئات الإدارية المسؤولة لتوافق عليها. وتقوم المنظمات بتوحيد جهودها لتدريب الموظفين.	سيؤدي تحسين عملية الشراء إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات المتاحة لدى الحاجة إليها. وسيؤدي وضع إطار عمل تنظيمي متوائم إلى تيسير أنشطة الشراء المشتركة أو الموحدة، بما في ذلك استعمال العقود الإطارية مما سيحقق وفورات في التكاليف الإدارية وتوفيرات من الموردين بسبب ارتفاع حجم العقود.
٢ -	**الفريق العامل المعني بعمليات النقل والحركة**	
	ما برح الفريق العامل يركز على مهمة توسيع العقد المشترك لوكالة السفر والذي يغطي منظمات الأمم المتحدة الرئيسية في المقر الرئيسي. وما فتئ الفريق العامل ينسق الجهود التي تبذلها شتى المنظمات لمواءمة صفحاتها الداخلية على الأنترنت والمتصلة بالسفر والنقل وإتاحة سبل الوصول لجميع المستعملين إلى جميع الصفحات. علاوة على ذلك، لا يزال الفريق العامل يستعرض معيارا موحدا لطلب خدمات وكالة السفر في جميع أنحاء العالم ومن شأن هذا المعيار أن يحسن إنتاجية إدارة شؤون السفر في الأمم المتحدة وزيادة تحسين إدارة شؤون السفر في المكاتب البعيدة عن المقر الرئيسي.	سيتحسن تنفيذ البرامج من جراء هذه المبادرات مما سيؤدي إلى زيادة توحيد إجراءات السفر وتخفيض الجهد الإداري من خلال إلغاء الازدواجية بين المنظمات المشاركة.

رابعا - خلق أمم متحدة الكترونية والإفادة الكاملة من نظم المعلومات والتشغيل الآلي

الرقم	مجالات التدابير المتعلقة بالكفاءة	التأثير على البرامج المقررة
١ -	**الاستعمال المحسن لنظام المعلومات الإدارية المتكامل**	
	سينطوي التحسين على إنجاز أهداف المشروع الحالي المتمثلة في تبسيط الإصدار ٣ (المالية)، وتطوير واعتماد الإصدار ٤ (المرتبات)، وتنفيذ النظام الكامل في المكاتب الرئيسية في الخارج بنهاية عام ١٩٩٩. وسيؤدي إلغاء ازدواجية قيود البيانات وجداول البيانات المتكررة إلى مكاسب إنتاجية رئيسية. وستتحقق مكاسب أيضا من التشغيل الآلي للمعاملات المشتركة بين المكاتب والمشتركة بين الوكالات.	ستتحقق تحسينات مهمة في تنفيذ البرامج نتيجة توافر المعلومات التنظيمية في وقت أسرع، ومعالجة المعاملات
٢ -	**استعمال برمجيات التطبيقات المتخصصة**	
	هناك فرص كثيرة للأمم المتحدة لتطوير تطبيقات متخصصة داخل الأمم المتحدة أو استخدام تطبيقات جاهزة ستمكن من تنفيذ المهام بكفاءة أكبر. وتشمل الأمثلة على ذلك نظام البرمجيات الذي يدار مركزيا وقواعد بيانات مكتب إدارة الموارد البشرية التي تستكمل نظام المعلومات الإدارية المتكامل، ونظام استثمارات الخزينة. وتقوم الخزانة بإدخال البرنامج الجديد لإدارة الاستثمارات، وسيؤدي لدى استخدامه لتيسير توحيد الأموال النقدية إلى زيادة تحسين ما تحققه الاستثمارات من أرباح. كما سيؤدي الاتصال بنظام المعلومات الإدارية المتكامل إلى إلغاء التسجيل اليدوي لنحو ٠٠٠ ١ معاملة استثمار كل شهر. وستلغى أيضا نظم لغاسي (Legacy) المتكررة.	ستقوم برمجيات التطبيقات المتخصصة المتصلة بالبرامج بتحسين تنفيذ البرامج. وستعود البرمجيات الإدارية بالنفع على تنفيذ البرامج من خلال جعل العمليات الإدارية أكثر استجابة.

الرقم	مجالات التدابير المتعلقة بالكفاءة	التأثير على البرامج المقررة
٣ -	تحديث وظائف الدعم المتعلقة بأعمال الأمانة والأعمال الكتابية	
	ويشمل هذا اعتماد تكنولوجيا وطرق حديثة، من بينها معيار على نطاق المنظمة للبريد الالكتروني، وتحديد مواعيد الاجتماعات والتنظيم المكتبي، فضلا عن اعتماد الاستمارات الالكترونية، ومن شأن الاستمارات الالكترونية أن تسمح بتسجيل المعلومات وإرسال الاستمارات إلى المكتب الذي سيتخذ إجراء، كما سيمكن من إرسال البيانات إلى نظم مثل نظام المعلومات الإدارية المتكامل. ويمكن وضع الاستمارات على شبكة الإنترنت أو الإكسترانت أو الإنترانت. وسيتم تحرير الوظائف المكلفة بتقديم الدعم المتعلق بالأعمال المكتبية لإعادة توزيعها في وظائف أخرى.	سيتحسن تنفيذ البرامج من خلال التمكين من معالجة المعاملات وإنتاج المخرجات في وقت أسرع، مما يجعل المعلومات الإدارية متاحة على نحو أكبر، ومن خلال تقليل اعتماد موظفي البرنامج على موظفي الدعم.
٤ -	تحديث إدارة جميع أنواع الوثائق	
	إن تحديث أسلوب وضع وثائق ومراسلات وتقارير ومنشورات ومعلومات الأمم المتحدة، ومعالجتها ونقلها وأرشفتها والوصول إليها، يمكن أن يلغي الحاجة إلى: (أ) وضع نسخ ورقية؛ (ب) ونقل الوثائق نفسها عن طريق مراسل أو بواسطة أخرى؛ (ج) والاحتفاظ بنظم مادية محلية لحفظ الملفات؛ (د) ونشر المعلومات في مطبوعات ورقية. وهذه الجهود التي بدأت بإدخال نظام القرص البصري والبريد الالكتروني سوف تستمر بالإنترنت، وتنفيذ نظم إدارة الوثائق، وإدخال تكنولوجيات الطباعة عند الطلب.	ستؤدي زيادة وتيسير الوصول إلى الوثائق الرسمية والمعلومات المتصلة بالبرامج إلى تحسين تنفيذ البرامج.

خامسا - إنشاء نظام لرد التكاليف أكثر إنصافا من أجل الخدمات المقدمة إلى الأنشطة الخارجة عن الميزانية، واسترداد التكاليف

الرقم	مجالات التدابير المتعلقة بالكفاءة	التأثير على البرامج المقررة
١ -	رد تكاليف الخدمات المقدمة إلى الكيانات الخارجة عن الميزانية والوكالات الأخرى	
	طلبت الهيئات التشريعية عدم استخدام التمويل من الميزانية العادية لإعانة الأنشطة الخارجة عن الميزانية. وتدعو الحاجة إلى القيام باستعراض منتظم لكل ترتيب من ترتيبات استرداد التكاليف بغية وضع نهج منصف موحد من شأنه تجنب هذه الحالة. فكثير من الترتيبات المعمول بها قد تطورت عبر فترة طويلة من الوقت وقد تكون الآن غير مناسبة.	ينبغي تحسين الأداء البرنامجي من خلال تحرير الموارد من أجل إعادة التوزيع.
٢ -	استرداد التكاليف بالشكل الأمثل	
	تدعو الحاجة إلى استعراض التكاليف المحملة للأنشطة التجارية لضمان عدم وجود معونات مستترة لهذه الأنشطة. وقد اتخذت فعلا خطوات هامة في هذا الصدد، فوضعت ترتيبات جديدة لإدارة مركز الهدايا وخدمات الطعام. وبعض التدابير الأخرى التي يتعين النظر فيها هي فرض الرسوم مقابل استخدام برامج الحاسوب التي وضعتها الأمم المتحدة، وفرض رسوم على الموردين المحتملين مقابل تقديم العطاءات.	ينبغي تحسين الأداء البرنامجي من خلال تحرير الموارد من أجل إعادة التوزيع.

سادسا - تحسين دعم خدمات المؤتمرات

الرقم	مجالات التدابير المتعلقة بالكفاءة	التأثير على البرامج المقررة
١ -	**الترجمة الفورية**	
	لدى مكتب الأمم المتحدة في فيينا خطط لمشاريع رائدة في مجال الترجمة الفورية عن بعد يتعين تنفيذها في عام ١٩٩٨، مع احتمال إنشاء وحيازة مرفق دولي موحد للترجمة الفورية عن بعد، تابع للمنظمة الدولية للتوحيد، وذلك حتى عام ١٩٩٩. ويمكن استعمال هذا المرفق لتخفيض تكاليف الاجتماعات في مختلف مراكز العمل بشكل ملموس، وبخاصة في أوروبا وأفريقيا. وتجمع المدخرات لحساب الميزانية الشاملة للمنظمة. وما برح المقر ومكتب الأمم المتحدة في جنيف يقدمان خدمات الترجمة الفورية من أجل التداول عن طريق الفيديو على أساس مخصص. وتشترك وحدات في إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات وفي مكتب خدمات الدعم المشتركة في وضع ترتيبات تقنية لضمان أن تكون نوعية الصوت في توصيلات مؤتمرات الفيديو على المستوى المطلوب في الترجمة الفورية العادية في غرف المؤتمرات.	ينبغي تحسين الأداء البرنامجي كنتيجة لتحسين نوعية خدمات الترجمة الفورية.
٢ -	**إعداد المحاضر الحرفية**	
	ينبغي أن يكون في الإمكان، عن طريق إعداد المحاضر الحرفية خارج مركز العمل الذي سيعمل به ابتداء من الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة، الاكتفاء بعدد أقل من الموظفين المؤقتين غير المحليين خلال دورات الجمعية. وقد يعقب ذلك مدخرات في وحدة التسجيل الصوتي. وينظر الآن في إمكانية استخدام الموظفين في دائرة إعداد المحاضر الحرفية في المقر إلى الحد الأقصى عن طريق دمج مهامهم بمهام موظفي اللغات الآخرين.	ينبغي تحسين الأداء البرنامجي عن طريق مجموعة مهارات أكثر مرونة في هذه الدائرة، يمكن أن تجعل الانتقال من مهارة إلى أخرى أكثر سرعة.

الرقم	مجالات التدابير المتعلقة بالكفاءة	التأثير على البرامج المقررة
٣ -	التحرير	
	سيقترح، بعد إجراء تقييم دقيق لأولويات النواتج عن دائرة التحرير، إعادة توزيع بعض الوظائف داخليا. وستوقف المهام ذات الأولوية الدنيا كما تلغى الوثائق الرسمية التي فيها ازدواجية.	ينبغي تسهيل الأداء البرنامجي عن طريق تسهيل الوصول إلى الوثائق من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة.
٤ -	الترجمة التحريرية	
	بالاستناد إلى إدخال قواعد بيانات المصطلحات ووصل موظفي الترجمة التحريرية بنظام الأقراص البصرية وشبكة الأمم المتحدة، يستكشف الآن المزيد من المجالات المحتملة لتحقيق مكاسب في الكفاءة عن طريق إدخال التكنولوجيا الجديدة. ويختبر الآن في مكتب الأمم المتحدة في جنيف نظام التعرف على الصوت للتغلب على اشتراط القدرة على الطباعة كمهارة، ولزيادة السرعة في إدخال النصوص. كما تجرى الآن دراسة مقارنة لنظم الترجمة التحريرية بتكنولوجيا الذاكرة بقصد إدخال برامج الحاسوب اللازمة بحلول الربع الثالث من عام ١٩٩٨. وستكون هذه التكنولوجيا الجديدة فعالة بوجه خاص في ترجمة المواد المكررة التي تمثل من ١٠ إلى ١٥ في المائة من مجموع الوثائق. كما سيؤدي التوسع في استخدام المصادر الخارجية واستخدام خدمات الترجمة التحريرية خارج مركز العمل إلى تخفيض مستويات المساعدة المؤقتة اللازمة وإلى وفورات صافية في التكاليف. وبالاضافة إلى المجالات المذكورة أعلاه التي اتخذت فيها مبادرات فعلا، هناك إمكانيات كبيرة لتحقيق مدخرات كبيرة نتيجة عقد المؤتمرات بالفيديو واتباع نهج أخرى في الاجتماعات لتخفيض تكاليف الاجتماعات، وفي استخدام النشر الالكتروني لخفض كمية الوثائق التي تدعو الحاجة إلى توزيعها بشكل مجلد.	سيتحسن الأداء البرنامي من خلال تحسين الاتساق في الترجمة التحريرية ومن خلال خدمات أكثر سرعة واستجابة، ومن خلال وجود مجموعة من الأماكن التي يمكن الرجوع إليها من أجل خدمات الترجمة التحريرية.

المرفق الثاني

مجالات الاستغلال المحتمل لحساب التنمية

أولا - مساعدة البلدان النامية في إطار العولمة والتكافل المتزايد

هذا الهدف مستمد من الاتجاه الشامل فيما يلي:

البرامج/البرامج الفرعية	أهداف الخطة المتوسطة الأجل ذات الصلة
البرنامج ٩ (التجارة والتنمية)، ولا سيما البرنامج الفرعي ٩-١ (العولمة والتنمية)	تسهيل العملية التي تستغل من خلالها البلدان النامية فوائد العولمة للتعجيل بتحقيق هدف التنمية المستدامة.
البرنامج ١٣ (المراقبة الدولية للمخدرات)، ولا سيما البرنامج الفرعي ١٣-٣ (منع وخفض إساءة استعمال المخدرات، والقضاء على المحاصيل غير المشروعة، وقمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات)	تحديد ونشر أفضل الممارسات في مختلف جوانب خفض الطلب وكذلك في تنفيذ وتخطيط وتنفيذ برامج التنمية البديلة: تمكين الدول من وضع استراتيجيات وسياسات وتدابير مضادة لغسل الأموال، بشكل كاف حسن التوقيت.
البرنامج ١٤ (التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا)، ولا سيما البرنامج الفرعي ١٤-١ (تسهيل تحليل السياسات الاقتصادية والاجتماعية)	زيادة قدرة الدول الأعضاء على اتخاذ التدابير المناسبة للرد على التطورات الهامة الناشئة إقليميا وعالميا بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا.
البرنامج ١٥ (التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ)	توفير الصلة بين المستويين العالمي والقطري لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية
البرنامج ١٦ (التنمية الاقتصادية في أوروبا)	تعزيز جهود البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية للاندماج في الاقتصاد الأوروبي والعالمي.
البرنامج ١٧ (التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، ولا سيما البرنامج الفرعي ١٧-١ (الصلات بالاقتصاد العالمي والقدرة التنافسية والتخصص في الإنتاج)	تنبيه بلدان المنطقة إلى المزايا والمساوئ المترتبة على الحالة الدولية بالنسبة لصلات تلك البلدان بالاقتصاد العالمي.

ثانيا - المساعدة في فهم المجتمع الدولي للتحديات الناشئة وللمشاكل المستعصية في التنمية العالمية عن طريق تحسين التحليل وشبكة الخبراء بقصد تعزيز تقدير أفضل للمسائل الاقتصادية والاجتماعية في العالم

تُكمل الاقتراحات المقدمة في هذا المجال الأنشطة المضطلع بها في إطار ما يلي:

البرامج/البرامج الفرعية	أهداف الخطة المتوسطة الأجل ذات الصلة
البرنامج ٩ (التجارة والتنمية)، ولا سيما البرنامج الفرعي ٩-١ (العولمة والتنمية)	دراسة تحديات إنمائية محددة بشأن المشاركة الفعالة في التجارة والاستثمار الدوليين، مع استخلاص العبر التي قد تكون ذات قيمة بالنسبة للبلدان النامية، والبلدان التي تمر بفترة انتقالية، ولا سيما بالنسبة لأقل البلدان نموا.
البرنامج ١٠ (البيئة)، ولا سيما البرنامج الفرعي ١٠-٤ (التعامل مع العولمة والبيئة)	تعزيز التقييم البيئي للسياسات الاقتصادية الدولية، وتحسين التحليل البيئي للاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي لفعالية وفوائد/تكاليف السياسات البيئية.
البرنامج ١٣ (المراقبة الدولية للمخدرات)، ولا سيما البرنامج الفرعي ١٣-٣ (منع وخفض إساءة استعمال المخدرات، والقضاء على المحاصيل غير المشروعة، وقمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات)	رصد وتحليل المعلومات المتعلقة بإساءة استعمال المخدرات غير المشروعة ومنع المخدرات على النطاق العالمي: التصدي لغسل الأموال.
البرنامج ١٤ (التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا)، ولا سيما البرنامج الفرعي ١٤-١ (تسهيل تحليل السياسات الاقتصادية والاجتماعية)	زيادة قدرة الدول الأعضاء على اتخاذ التدابير المناسبة للرد على التطورات الهامة الناشئة إقليميا وعالميا بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا.
البرنامج ١٤ (التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا)، ولاسيما البرنامج الفرعي ١٤-٤ (استغلال المعلومات لأغراض التنمية)	تعزيز القدرة على تنظيم ونشر المعلومات الإنمائية المتعلقة بأفريقيا على شبكة الإنترنت، وكذلك إتاحة موارد مكتبة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للأوساط الأكاديمية الأفريقية، وصانعي السياسات، ومؤسسات الأبحاث، وذلك من خلال الوصل الالكتروني.
البرنامج ١٨ (التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غرب آسيا) ولا سيما البرنامج الفرعي ١٨-٣ (التنمية الاقتصادية والتغيرات العالمية)	توسيع فهم التنمية الاقتصادية بغية تحسين إدارة الاقتصاد الكلي، والتجارة الدولية والأقاليمية، والمالية، والاستثمار المباشر المحلي والأجنبي.

البرامج/البرامج الفرعية	أهداف الخطة المتوسطة الأجل ذات الصلة
البرنامج ٢٨ (الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)، ولا سيما البرنامج الفرعي ٢٨-٤ (التنمية المستدامة)	تحديد المسائل الجديدة التي يتعين اطلاع لجنة التنمية المستدامة عليها للنظر فيها، بما في ذلك تقييم المجالات الجديدة الحساسة بالنسبة للاستدامة. ومساعدة الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية في معرفة المسائل الجديدة والناشئة في مجال الاقتصاد العالمي في وقت مبكر.
البرنامج ٢٨ (الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)، ولا سيما البرنامج الفرعي ٢٨-٧ (اتجاهات ومسائل وسياسات التنمية العالمية)	

ثالثا - مساعدة البلدان النامية في مختلف جوانب تنفيذ البرامج العالمية ومناهج العمل العالمية، وبخاصة متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة

تجري متابعة المؤتمرات التالية بشكل رئيسي من خلال البرامج والبرامج الفرعية المذكورة:

- برنامج عمل القرن ٢١: البرنامج ٢٨ (الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)، ولا سيما البرنامج الفرعي ٢٨-٤ (التنمية المستدامة) والبرنامج ١٠ (البيئة) ولا سيما البرنامج الفرعي ١٠-٤ (التعامل مع العولمة والبيئة)؛

- المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة: البرنامج ٢٨ (الشؤون الاجتماعية والاقتصادية)، ولا سيما البرنامج الفرعي ٢٨-٢ (المسائل المتعلقة بنوع الجنس والنهوض بالمرأة)؛

- مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية: البرنامج ٢٨ (الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)، ولا سيما البرنامج الفرعي ٢٨-٣ (السياسات الاجتماعية والتنمية)؛

- مؤتمر الأمم المتحدة الرابع للتجارة والتنمية: البرنامج ٩ (التجارة والتنمية)؛

- المؤتمر الدولي للسكان والتنمية: البرنامج ٢٨ (الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)، ولا سيما البرنامج الفرعي ٢٨-٦ (السكان) بالتعاون الوثيق مع صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

- مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني): البرنامج ١١ (المستوطنات البشرية).

- - - - -